

**AL-HOCUC**

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,  
HISTORIQUE ET LITTERAIRE  
Paraissant au Caire (Egypte)  
chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs  
S. Bostros & Ibrahim jammal

**ABONNEMENT**

P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 39



( إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا )

**الحقوق**

حقوقية قضائية أدبية تاريخية  
تصدر بمصر القاهرة كل سبت  
مؤسسها « امين شميل »  
يديرها ويحررها  
سليم بستر و ابراهيم جمال المحاميان  
اشتراكهما السنوي  
٩٦ غرشاً صاعاً ونصف (٢٥ فرنكا)  
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

**القسم القضائي**

{ ١١٤ }

استئناف مصر جنائي ١٣ نوفمبر سنة

النيابة العمومية - ص - سريان -

**الرافة**

ان المادة ٣٥٢ عقوبات هي عمومية يجوز  
تطبيقها فيما يتعلق بالرافة على كل الجرائم ولا  
يوجد في القانون ما يفيد صراحة أو ضمناً استثناء  
المادة ١٠٠ أو ما يماثلها من القاعدة المقررة في  
المادة المذكورة

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنج والجنائيات  
المتكاملة تحت رئاسة حضرة احمد عفيف بك  
وبحضور حضرات باسيل تادرس بك وحامد  
محمود بك قضاء وعبد الرحمن عزيز اقندي  
مساعد النيابة وعلي وهبه كاتب الجلسة  
أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١١٨٦ سنة  
٩٠٠ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ١٢٩٩  
سنة ٩٠٠

**ضد**

عريان عبد السيد عمره ٢٣ سنة وصناعته  
صراف وكاتب مولود ومقيم بالقيوم ومحبوس  
ومعين للمحاماه عنه من قبله عازر اقندي  
جنائي

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة باسيل  
تادرس بك وصحب باسيل تادرس  
التمهم والمحامى عنه والاطلاع على القضية والمداوله  
في ذلك قانوناً

النيابة العمومية اقامت الدعوى واتهمت  
عريان عبد السيد باختلاس مبلغ ٣ جنيه ٨٩٥٥  
مليم من اجرة الحفر المتحصله في سنة ٩٩ من  
بعض عرب مدينة القيوم وطلبت عقابه بالمادة  
( ١٠٠ ) عقوبات

محكمة نفي سوفي الابتدائية الاهلية حكمت  
بتاريخ ١١ اغسطس سنة ٩٠٠ و ٥ ربيع آخر  
سنة ٣١٨ طبقاً للمواد ١٠٠ و ٣٥٢ فقرة خامسه  
و ٢٠ و ٤٩ عقوبات حضورياً بحبس عريان  
عبد السيد مدة سنتين حبساً تأديبياً يخضع  
له مهامدة حبسه الاحتياطي وبالزامه بالمصاريف  
وان لم يدفع يعامل بالمادة ٤٩ عقوبات

والمحكوم عليه استأنف هذا الحكم بتاريخ  
١٢ اغسطس سنة ٩٠٠ وكذا حضرة الافوكاتو  
العمومي استأنفه ايضا بتاريخ ٣٠ اغسطس

سنة ٩٠٠ فيتعين قبولهما شكلاً

وحيث انه بجملة هذا اليوم المحدد لنظر  
هذه الدعوى طلبت نيابة الاستئناف معاقبة  
التمهم بالمادة ١٠٠ عقوبات فقط لان المادة ٣٥٢  
عقوبات لا تشملها

وحيث ان التهمة المسندة الى التهم ثابتة  
عليه ثبوتاً كافياً للاسباب المبينة بالحكم المستأنف  
وحيث ان ما ابداه المحامي عن التهم  
هذه المحكمة بان الامر المنسوب حصوله من  
التمهم ليس بجريمة يعاقب عاينه القانون بل هو  
أمر مدني هو في غير محله بل يقع تحت نص  
المادة ١٠٠ عقوبات

وحيث ان ما قالته النيابة العمومية بانه لايجوز  
تخفيف العقوبة المنصوصه بالمادة ( ١٠٠ ) عقوبات  
عند استعمال الرافه وان هذه المادة مستثناة من  
من المادة ٣٥٢ عقوبات في غير محله أيضاً  
وان المادة ٣٥٢ المذكورة هي عمومية ولا  
يوجد في قانون العقوبات ما يفيد صراحة او  
ضمناً استثناء المادة ١٠٠ او ما يماثلها من القاعدة  
المقررة في المادة ٣٥٢ سابقة الذكر

وحيث ان المحكمة ترى ان العقوبة البدنية  
التي حكمت بها المحكمة الابتدائية على التهم  
في محله انما ترى الحكم على التهم أيضاً بباقي  
العقوبات المدونة في المادة ١٠٠ عقوبات فلذا  
يتعين تعديل الحكم المستأنف



## ﴿الحقوق﴾

## فهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد ١٠٠ و ٢٠ و ٤٩  
عقوبات الواردة نصوصها بالحكم المستأنف

حكمت المحكمة حضورياً بتعديل الحكم  
المستأنف والحكم على المتهم بالحبس مدة سنتين  
يخصم له الحبس الاحتياطي وبعد اهليته مؤبداً  
للتقلد باي رتبة أو وظيفة مبرية والزمته بغرامة  
قدرها ٢٣ جنيه ٨٩٥ مليم ورد المبلغ المختلس  
والزمته أيضاً بالمصاريف وان لم يدفعها يعامل  
يعامل طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية  
المتقدمة في يوم الثلاثاء ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٠  
الموافق ٢٠ رجب سنة ١٣١٨

## ﴿١١٥﴾

استئناف مصر - جنائي - ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٠

## ضد

صليب منقريوس عمره ٥٠ سنة صنعته  
فاعل مولود ومقيم بسيوط  
حسن حجار عمره ٥٠ سنة صنعته أجري  
مولود بشطب بمركز بسيوط  
شعاده قلدس شحاته عمره ٣٢ سنة صنعته  
فاعلا، مولود بأسيوط  
شعبان عطيه عمره ٢٥ سنة صنعته فاعل  
مولود بشطب بمركز بسيوط  
بعد سماع التقرير المقدم من حضرة حامد  
محمود بك وطلبات النيابة وأقوال المتهم الاول  
والثاني في غياب المتهم الثالث والرابع والاطلاع  
على القضية والمداولة قانوناً

النيابة العمومية اتهمت المتهمين الاربعة  
المذكورين بسرقة نقود ذهب وجدوها بأراضي  
ملك الخواجه الياس بشاي حينما كانوا يشتغلون  
عنده فيها بصفة فعلة بالأجرة في يوم ٣ يولييه

المتهمون ووجدت قطع ذهب من ضرب مصر  
باسم السلطان مصطفى بتاريخ ١١٧١ وبعد  
مناظرتها ردت للنيابة ثانياً

وحيث ان اقوال صليب منقريوس من أنه  
اشترى العملة بالتمن لا يعول عليها لانها لم تعزز  
بأدلة أخرى

وحيث انه في هذه الحالة تكون التهمة ناسئة  
قبل المتهمين وعقابهم على ذلك ينطبق على المادة  
٢٩٢ عقوبات فقره ثالثة منها التي نصها ( يعاقب  
بالحبس مدة ثلاث سنين كل من حصص منه سرقة  
في احدى الاحوال الآتية

ثالثاً اذا كان السارق خائفاً بالأجرة سواء  
شرق من مال مخدومه أو من مال ضيف نزل  
عند مخدومه أو من مال صاحب منزل دخله  
فيه مع مخدومه أو كان السارق كاتباً أو مستخدماً  
أو صانعاً أو متعلماً عند أحد أرباب البضائع  
وسرق من منزل من استخدمه أو استعمله في  
الصناعة أو علمه ايها أو معمله أو مخزنه أو

## الرأفة والمادة ٢٩٢ عقوبات

مق استعملت الرأفة في مادة لا أدنوية ولا  
اقصوية للعقوبة المقررة فيها فيكفي ازالة العقوبة  
الى أقل مما هي مقررة لاعتبار الرأفة مستعملة  
ولا يلزم النزول الى الحد الأقصى للمعاقبة على  
افعال الجنيح وهو الحبس مدة ثمانية أيام كنص  
المادة ٢٥ عقوبات

## محكمة استئناف مصر الاهلية بدائرة الجنيح

بك قضاء وبحضور حضرات حامد محمود  
بك ومستر سانو قضاء وعلى ابو الفتوح افندي  
وكيل نيابة وعلى وهبه افندي كانت الجلسة  
أصدت الحكم الاتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٥٠٨ سنة  
١٩٠٠ المفيدة بالجدول العمومي نمرة ١٥٧٨  
سنة ١٩٠٠

ومحكمة أسيوط الجزئية حكمت بتاريخ اول  
اكتوبر سنة ١٩٠٠ عملاً بالمادتين ١٧١ و ١٥٨  
جنايات غيابياً بالنسبة الى شعبان عطيه وحضورياً  
بالنسبة لباقي المتهمين ببراءتهم مما أسند اليهم  
وبجعل المصاريف على جانب الحكومة

ونياًة محكمة اسيوط استأنفت هذا الحكم  
بتاريخ ٨ اكتوبر سنة ١٩٠٠

وبمجلسة اليوم المحدد لنظر الدعوى طلبت  
نيابة الاستئناف معاقبة المتهمين بمقتضى المادة

وحيث ان المحكمة ترى من ظروف  
الدعوى ومن حالة المتهمين استعمال الرأفة  
معهم عملاً بالوجه السادس من المادة ٣٥٢  
عقوبات الذي نصه ( واذا كان الفعل من الجنيح  
المستحققة للتأديب لا يحكم بأزيد من الحد  
الادنى المقرر لتلك العقوبة بالقانون ويجوز  
أيضاً الحكم بعقوبة أقل من الحد المذكور وهو  
الحبس او مجرد الغرامة بدون ان تكون العقوبة  
مع ذلك أقل من العقوبات المقررة للمخالفة

وحيث ان الثالث والرابع لم يحضرا  
بالجلسة مع اعلاهما قانوناً فيجوز الحكم في  
غيبتهم عملاً بالمادة ١٥٨ جنابات

وحيث ان من يحكم عليه يلزم بالمصاريف

## فهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد ٢٩٢ و ٣٥٢ و ٤٩  
عقوبات وعلى المادة ١٥٨ جنابات

وحيث انه تراءى لهذه المحكمة بعد الاطلاع  
على الاوراق ان التهمة المنسوبة الى المتهمين  
المذكورين ثابتة عليهم نبوتاً كافياً من شهادة  
الشهود ومن اعتراف بعضهم ومن ضبط العمله  
بطرفهم

وحيث ان نيابة الاستئناف قدمت أمام  
المحكمة بعض النقود القديمة التي سرقها



حكمت المحكمة حضورياً بالنظر للاول والثاني وغائباً بالنسبة للثالث والرابع بالغاء الحكم المستأنف والحكم على صليب منقربوس بالحبس مدة ثلاثة شهور وعلى حسن حماد وشحاته قلدس شحاته وشعبان عطيه بالحبس مدة شهر واحد يخصم لجميع المحكوم عليهم الحبس الاحتياطي وألزمهم بالمصاريف متضامين وان لم يدفعوا يملأوا طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

١١٦٦

دسوق جزئي - مدني - ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠  
حنا يوسف سليمان وأخيه «ضد» الست فومية بنت عطيه ومن معها

### قيمة الدعوى والاختصاص

ان المادة ٣٠ من قانون المرافعات قضت بان الدعاوي تقدر باعتبار قيمة الطلب ولا يضاف الى هذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقاً قبل دفع الدعوى من الغمائد والحسائر والمصاريف وغيرها من الملحقات

فالتعويض اذا كان ناشئاً عن الطلب الاصلي لا يكون من شأنه أن يجعل المحكمة الجزئية غير مختصة بنظر الدعوى اذا كان باضاقة الى الطلب الاصلي. يجعل القيمة فوق نصاب المحكمة المذكورة حتى انه لا يجعل القضية قابلة للاستئناف اذا كان الطلب الاصلي دون نصاب الاستئناف لان البحث في الدعوى انما يتناول الموضوع الاصلي وماعدا ذلك فهو فرع تابع للاصل وقاضي الاصل هو قاضي الفرع

محكمة دسوق الجزئية بالجلسة المدنية والتجارية المتقدمة علناً بسراري المحكمة في يوم الاثنين ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ و ١٢ رجب سنة ١٣١٨ تحت رئاسة حضرة محمد ابراهيم افندي بن والاباضي المحكمة وبمحضور علي افندي حسن بن والاباضي صدر الحكم الآتي

في قضية حنا يوسف سليمان وأخيه جرجس يوسف بالكوم الكبير  
ضد

الست فومية بنت عطيه زوجة المرحوم مرقص يوسف بالناحيه ومحمد افندي طاهر الحظور ومحمد افندي هاشم الحظور ومحمود افندي الحظور بعزيتهم تبع دسوق بمجدول سنة ٩٩  
نمرة ١٨٤٢

المدعيان رفعا هذه الدعوى قبل المدعى عليهم وكلفاهم بالحضور أمام المحكمة لسماعهم الحكم بثبوت ملكيتهما الى الفدان وقراطين المينة حدودها وموقعها بورقة التكليف بالحضور وبرفع يد الست فومية بنت عطيه المدعى عليها الاولى عن هذا القدر وتسليمه لهما مع الزامهما بان تدفع لهما مبلغ ٣٠٠٠ قرش على سبيل التعويض وفي حالة عجز باقي المدعى عليهم عن اثبات ملكيتهم الى هذا القدر المباع لهما فيحكم عليهم بمبلغ ١١٦٦٦ قرش و ٢٦ فضه من ذلك مبلغ ٨٦٦٦ قرش و ٢٦ فضه قيمة الثمن والباقي وقدره ٣٠٠٠ قرش على سبيل التعويض مع الزام من يحكم عليه بالمصاريف وبجلسة المرافعة رفع المحاميان عن المدعى عليهم مسألة فرعية طلبا بموجبها الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر هذه الدعوى لان قيمتها تزيد عن المساية جنية اذ ان الدعوى تعتبر بقيمة الطلب وان الطلب قيمته ١١٦٦٦ قرش صاغ و ٢٦ فضه والوكيل عن المدعين طلب من باب أصلي رفض هذه المسألة الفرعية والحكم باختصاص المحكمة بنظر القضية ومن باب الاحتياط اذا رأت المحكمة أن هناك محل لمسألة عدم الاختصاص فانه يتنازل عن طلب التعويض ويجعل طلباته قاصرة على العين أو ثمنها

### المحكمة

حيث ان مدار البحث ينحصر الآن بين الخصوم في معرفة ما اذا كانت المحكمة الجزئية مختصة بنظر هذه الدعوى من عدمه

وحيث انه لاجل الفصل في هذا النزاع يجب الرجوع الى القواعد والاحكام التي تقررت في قانون المرافعات

وحيث ان المادة (٢٦) من القانون المذكور خولت للقاضي الجزئي الحق في نظر الدعاوي المدنية والتجارية سواء كانت خاصة بأموال منقولة أو بأموال ثابتة اذا كان المدعى به فيها لا تريد قيمته على ألف قرش ديواني فاذا زاد على ذلك لغاية عشرة آلاف قرش يكون حكمه في ما ذكر ابتدائياً

وحيث انه ظاهر من هذه المادة ان القانون جعل حدد نصاب للقاضي الجزئي لا يصح له أن يتعداه الا في الاحوال الاخرى المتصوص عنها في القسم الثاني من تلك المادة

وحيث أن واضع القانون لم يقتصر على ذكر النصاب الذي حدده للقاضي الجزئي وجعله قاعدة مطردة لمعرفة درجات الاختصاص وتمييزها عن بعضها بل أنه وضع قاعدة مطردة في ذلك عند تحديد نصاب القاضي الجزئي وتقدر بمقتضاها الدعاوي وبين فيها كيفية هذا التقدير

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المرافعات قضت بأن الدعاوي تقدر باعتبار قيمة الطلب ولا يضاف الى هذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقاً قبل رفع الدعوى من الفوائد والحسائر والمصاريف وغيرها من الملحقات

وحيث أن الدعوى التي نحن بصدها الآن تشمل على نوعين من الطلبات طلب أصلي وطلب فرعي تابع له

وحيث أن قيمة الطلب الاصلي لا تزيد عن النصاب الذي جعله القانون من اختصاص القاضي الجزئي سواء كان باعتبار الضريبة أو باعتبار الثمن

وحيث أن مبلغ التعويض الذي هو عبارة عن الحسائر لا يصح أن يضاف على قيمة الطلب الاصلي

وحيث أن قيمة التعويضات لا تأثير لها على الطالب الأصلي مادامت ناشئة عنه ولا يكون من شأنها أن تجعل القاضي الجزئي غير مختص بنظر الدعوى بواسطة اضافتها على قيمة هذا الطلب أو تجعل الدعوى الأصلية قابلة للاستئناف اذا كانت قيمتها أقل من الألف قرش ولو زادت قيمة التعويضات على ذلك وحيث أن المحكمة التي قصدها القانون في هذه الأحوال هي كون القاضي الجزئي لا يتعدى في الحقيقة الحق المحلول في الاختصاص لأن التعويض ولو أنه بإضافته على الطلب الأصلي تكون القيمة تزيد من المائة جنيه إلا أن البحث يكون قاصراً على ما جعله المدعي أصلاً في الطلبات وما عدا ذلك فهو تابع للأصل لكونه متفرعاً عنه ومن المبادئ القانونية أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع

وحيث أنه مما تقدم جميعه ترى المحكمة أن المسألة الفرعية ليست في محلها وبتهين الحكم برفضها

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض المسألة الفرعية المرفوعة من المدعي عليهم وباختصاص المحكمة الجزئية بنظر هذه الدعوى وأبقت الفصل في المصاريف لحين الحكم في الموضوع وحددت للنظر فيه جلسة يوم الاثنين ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٠

حضر أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت  
المادة الأولى - ينشأ صندوق توفير عمومي تحت إدارة مصلحة عموم البوسطة ومراقبة نظارة المالية ويسمى صندوق توفير البوسطة

وتكون مصلحة البوسطة نائبة عن الحكومة في معاملاتها مع مودعي المبالغ المتوفرة

المادة الثانية - تضمن الحكومة كامل المبالغ الموضوعة بصندوق التوفير وردّها لأصحابها من رأس مال وفوائد

المادة الثالثة - يحسب للمبالغ المودعة بصندوق التوفير فائدة بواقع اثنين ونصف في المائة سنوياً أما كسور الجنيه فلا تحسب لها فائدة ما

ويجوز تخفيض مقدار هذه الفائدة في أي وقت كان

وتحدد قيمة الفائدة الجديدة بقرار من نظارة المالية تنشره في الجريدة الرسمية وأتمالاً ويجوز العمل به إلا بعد مضي ستة أشهر على الأقل من تاريخ نشره

المادة الرابعة - لا تحسب الفوائد للمبالغ المودعة بصندوق التوفير إلا اعتباراً من أول

الأيديع وتبطل الفوائد عن المبالغ المستردة اعتباراً من أول يوم من الشهر الذي حصل فيه الاسترداد

وفي ٣١ ديسمبر من كل سنة تضاف الفوائد المستحقة على رأس المال وتحسب لها فائدة ويصرف النظر عن كسور العشرة مليات في مجموع الفوائد المستحقة من هذا القليل

المادة الخامسة - تعطي مصلحة البوسطة مجاناً لأصحاب الشأن دفترًا صغيراً تفيد فيه المبالغ الواردة لصندوق التوفير والمستردة منه

ولا يجوز لأي شخص كان أن يحرز أكثر من دفتر واحد

المادة السادسة - اذا فقد دفتر فيجوز لأصاحبه الحصول على نسخة ثانية منه بدفع خمسين ملياً وبقبوله للشروط والاجراءات التحفظية التي تقرها مصلحة البوسطة

ويترتب على اعطاء النسخة المذكورة ابطال مفعول الدفتر الأصلي

المادة السابعة - أول دفعة لصندوق التوفير لا يجوز أن تكون أقل من مائتي مليم ولا يجوز أن تكون الدفع التالية أقل من خمسين ملياً ولا تشمل كسور العشرة مليات

المادة الثامنة - كل مبلغ يسترد لا يجوز أن يكون أقل من خمسين ملياً ولا أن يشمل كسور العشرة مليات

المادة التاسعة - لا يجب أن يزيد مجموع المبالغ المودوعة من شخص واحد على خمسين ج م في السنة ولا على مائتي ج م في عدة سنوات وذلك بخلاف الفوائد المستحقة

المادة العاشرة - يسوغ لأصحاب المبالغ المودعة في صندوق التوفير استردادها كلها أو بعضها في أي وقت كان وقيمة المبلغ المقتضي استرداده لا يجوز أن يكون أقل من خمسين ملياً في كل مرة ولا أن يشمل كسوراً أقل من

المادة الحادية عشرة - المبالغ المقيدة لحساب المودعين تضاف لحساب صندوق التوفير اذا لم يوردوا في خلال خمس عشرة سنة مبلغاً جديداً أو لم يستردوا شيئاً منها في المدة المذكورة

المادة الثانية عشرة - تستعمل المبالغ الباقية بصندوق التوفير بعد خصم مصاريف الإدارة في شراء سندات من الدين المصري وتودع هذه السندات في خزانة نظارة المالية

المادة الثالثة عشرة - لا يجوز لمستخدمي مصلحة البوسطة إعطاء أي اسم لاخرين عن المبالغ المودوعة بصندوق التوفير إلا اذا كان الطلب صادراً من السلطة القضائية

المادة الرابعة عشرة - يقدم مدير عموم البوسطة تقريراً سنوياً عن حالة صندوق التوفير والمبالغ الواردة فيه ويذكر هذا التقرير في الجريدة الرسمية





## مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الأحكام الصادر في عام ١٨٩٩ من مدينة وتجارية وجنات ونقض وإبرام وتتضمن أيضاً الأوامر العالي واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وآه حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست يرشد عن مواضع كل ذلك وثمن هذه المجموعة مجلدة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لخضرات المحامين و١٣٠٠ لخالقهم

### اعلان

نجز بعونه تعالى طبع ديوان شاعر عصره .  
وتألفه دهره . . مرصع طراز الادب بدرر  
فصاحته . ومنزىل صدأ الالباب بفرر  
ملاحته . من استخراج جواهر المعاني من  
كنوز البلاغة . وسبك عقيان الالفاظ في  
قوالب البراعة بإبداع صياغة . الحسن بن هاني  
الشهير بابي نواس

وهو الديوان الكبير بل المهمل العذب  
الذي ليس له نظير . طاماً ضنت به الايام .  
وتأقت الى مطالعته نواظر الافاضل الاعلام .  
حتى سمح هذا العصر باظهاره ليقبلس أبنائه  
من مشارقات أنواره . لم يفادر من شعر أبي  
نواس شاردة الا احصاها . ولا نادرة من  
بلحة الادبية الا استقصاها . وقد طبع

في مصر بدارع كجداول السليل  
بعد ان اعتنى اشهر رجال العلم والفضل في مصر  
نشرح ما به من الغريب . باحسن ايجاز واجل  
ترتيب . وهو كبير الحجم يبلغ عدد صفحاته  
محو الأربعمائة وخمسين صفحة وثمن كل نسخة منه  
ثلاثون قرشاً صاغاً خالص اجرة البريد  
كاتبه اسكندر آصاف بمصر

بسرائي محكمة دمياط الاهلية في يوم الاربعاء  
٩ يناير سنة ١٩٠١ الموافق ١٨ رمضان سنة  
١٣١٨ الساعة ٩ افرتكى صباحاً  
سيباع العقار الآتي بيانه ملك الشحات فوده  
وحسن مصطفي من بدوي وفاء لمطلوب مرسي  
علي حماده من بدوي البالغ قدره ثلاثمائة  
وثلاثون قرشاً صاغاً والمصاريف وذلك بناء  
على الحكم الصادر من محكمة دمياط الاهلية  
بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٠ ومسجل بمحكمة  
الزقازيق الاهلية بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠  
تحت نمرة ٦١٣ وان يكون البيع على قسمين  
بالنمى الاساسي البالغ قدره مائة وستون قرشاً  
للحصة التي قدرها ستة عشر قرشاً ومائتين  
قرش للمنزل

وهذا بيان العقار الكائن بناحية بدوي  
أولاً ستة عشر قيراطاً شائمة في منزل  
ملك الشحات فوده يحده من شرقي فرج العبد  
وبحري ابراهيم شلي وغربي شارع وفيه الباب  
وقبلي محمد أبو خاطر مبني بالطوب الاخضر  
وقديم وايل للسقوط بغير عرش وبه ثلاثة  
قيعان يبلغ مسطحه مائتي ذراع معماري

ثانياً منزل ملك حسن مصطفي مبني بالطوب  
الاخضر وبه قاعتين مفروشتين وفسحه بدون  
عرش ايل للسقوط وبأعلا احدى القاعتين  
غرفة من بغدادلي بالغاب والطين يبلغ مقاسه  
مائة وخمسون ذراعاً مهارياً يحده من شرقي  
محمد محسبه وبحري ابراهيم عياده والبايسي محسبه  
وغربي شارع وفيه الباب وقبلي أبو بكر محسبه  
فكل من له زغبة في المشتري على حسب

كتاب المحكمة لمن يريد الاطلاع عليها فليحضر  
في اليوم والساعة المحددين لاعطاء المزايا اللازم  
تحريراً بسراي المحكمة بدمياط في ٦ ديسمبر  
سنة ١٩٠٠ و١٤ شعبان سنة ١٣١٧  
كاتب أول محكمة دمياط  
علي نصر

## محكمة صدقا الجزئية

### اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ١١٥٧ سنة ٩٠٠  
انه في يوم الاثنين ٧ يناير سنة ١٩٠١  
الموافق ١٦ رمضان سنة ١٣١٨ الساعة ٩ افرتكى  
صباحاً  
سيبيع الشروع في مبيع فدان واحد كائن  
بناحية الزيرة بقبالة السبله ملك نعمان علي  
عبد القادر المزارع من ناحية الزيرة المذكورة  
ومكلف الآن بأسماء حسن ورجب اولاد نعمان  
للمذكور وحدها البحري والقبلي باقي القبط  
والشرقي والغربي طريق وفاء لسداد الدين  
المطلوب منه البالغ قدره ٢١٥٥ قرش صاغ  
المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب فياشنوده  
المصري من أسيوط وبناء على حكم نزع الملكية  
الصادر من هذه المحكمة في يوم ١٧ نوفمبر  
سنة ٩٠٠ المسجل بقلم كتاب محكمة أسيوط  
الاهلية في يوم ٢٤ نوفمبر سنة ٩٠٠ تحت نمرة  
١٢٠٢ والبيع يكون قسماً واحداً وتفتح المزايده  
على مبلغ ٩٧٣ تسعمائة وثلاثة وسبعين قرش  
صاغ

وشروط البيع واضحة بعريضة نزع الملكية  
والحكم المودوعين بقلم كتاب محكمة صدقا الجزئية  
لاطلاع من يريد الاطلاع عليها فعلى من  
يرغب المشتري فليحضر للمحكمة الكائن  
مركزها بصدقا في اليوم والساعة المحددين بعاليه  
تحريراً في يوم ٩ ديسمبر سنة ٩٠٠ و١٧  
شعبان سنة ١٣١٨ كاتب أول محكمة صدقا

## محكمة دمياط الاهلية

### اعلان بيع

نشره أولى

بمجلسه المزايدات العلانية المزمع انعقادها

محكمة الجيزة الجزئية

اعلان بيع

نصف مركب

انه في يوم الخميس الموافق ٣ يناير سنة ١٩٠١ - ١٢ رمضان سنة ١٣١٨ الساعة ٩ أفرنكي صباحاً بدير الطين بشاطئ البحر الاعظم سيصدر الشروع في بيع نصف مركب حولة مائة وثمانين أردب تعلق عقيقي حجاج المدايني من ناحية دير الطين المتوقع عليها الحجز التنفيذي بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ٩٠٠ بمعرفة علي افندي فهمي المحضر بمحكمة السيد زنب الجزئية تنفيذاً لأمر المصاريف الصادر من محكمة الجيزة الجزئية بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ٩٠٠ وفاء لمطلوب الجيزة وقدره مبلغ جنيه واحد و ٣٠٠ ملجم وما يلحق من المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب حضرة عثمان عثمان افندي هاشم كاتب اول محكمة الجيزة الجزئية بصفة حضرته مدير ادارة خزينة النقود القضائية بالمحكمة المشار اليها

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل المعينين اعلاه ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزايد على ذمته ويلزم بالفرق ان نقص  
تحريراً بسراري المحكمة الجزئية بالجيزة في ١٢ ديسمبر سنة ٩٠٠

كاتب اول محكمة الجيزة

ختم

محكمة المتنا الجزئية الاهلية

اعلان

بيع عقار نشره أولى

انه في يوم الخميس ١٠ يناير سنة ١٩٠١ (١٩ رمضان سنة ١٣١٨) الساعة ٩ أفرنكي صباحاً بأودة المزادات بسراري المحكمة سيصدر الشروع في بيع العقار الآتي قسماً واحداً بثمان أسابي قدره ٢٠٠ مائتين قرش صاغ

وهو سبعة قراريط أطيان سواد كائنة بناحية نزلة مينا جريس بقبالة الخطبة والجزيره الحد البحري ورثة محمد عبد الله والقبلي ورثة علي أحمد والغربي أطيان الاوقاف والشرقي أطيان بناحية الداودية والعقار المذكور ملك زيدان محمود من ناحية نزلات مينا جريس وهذا البيع بناء على طلب رقيه بنت أحمد من الناحية المذكورة كما قضى بذلك حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠ في قضيه نمرة ١١٠٧ سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة بني - وفي الاهلية في ٣ ديسمبر ١٩٠٠ نمرة ٦٩٥ وفاء لمبلغ مائة وأربعة وستين قرشاً صاغاً قيمة الدين المحكوم به مع المصاريف

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة والمحل المذكورين وله الاطلاع على شرط البيع المودعة بقلم كتاب المحكمة وقمايريد تحريراً بسراري المحكمة بالمتنا في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٠ و ١٨ شعبان سنة ١٣١٨  
كاتب اول محكمة المتنا أحمد درويش

اعلان

من محكمة الجيزة الجزئية

في قضية البيع نمرة ٨ ٧ سنة ١٩٠١ انه في يوم الثلاثاء ٨ يناير سنة ١٩٠١ الساعة ٩ أفرنكي صباحاً بمجلسة المزادات العمومية التي ستعقد بمحكمة الجيزة الجزئية الكائن مركزها بسراري مديرية الجيزة

سيباع بازاد العمومي المنزل الآتي بيانه تعلق الحرمه زهره بنت عبد الرحمن القاطنة بناحية المتعمدية مركز امبابه جيزه مشتراها من حسنين علي راشد القاطن بالناحية المذكورة وهو منزل كائن بناحية المتعمدية مركز امبابه جيزه يبلغ مقاسه سبعين ذراعاً تقريباً مبني بالطوب الاخضر يشتمل على قاعة ارضي والباقي

فسح محدود بمحدود أربع الحد الشرقي فضا الجهة وفيه الباب والحد البحري والغربي ورثة علي راشد والحد القبلي محمود حنفي واحمد حنفي وهذا البيع بناء على طلب علي افندي نعيم التاجر ومقيم بالقلي قسم الازبكية وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ اول ستمبر سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية في ٨ منه نمرة ٤٨٤

وان يكون البيع بالشروط الواضحة بالحكم المذكور المودوع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد المشتري الاطلاع عليه وقت ما يريد وافتتاح المزاد يكون على مبلغ ٣٠٠ قرش صاغ بخلاف المصاريف

تحريراً بقلم كتاب المحكمة في يومه سمبر سنة ١٩٠٠

كاتب المحكمة  
امضا

اعلان

انه في يوم الاثنين ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٠ الساعة ١٠ أفرنكي صباحاً بناحية تلبنه دقهلية سيصدر الشروع في بيع مواشي محجوز عليها في ١٠ ستمبر ٩٩

بناء على طلب الشيخ محمد أبو النصر التاجر بناحية تلبنه تنفيذاً للحكم الصادر في ٢ ابريل سنة ٩٩ القاضي بالزام علي الهباب وحسين فياض بان يدفع مبلغ ٩٦٢ قرش صاغ منه ٤٠ والمصاريف

فعلى من يريد المزايدة يحضر في الميعاد المرقوم ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق  
تحريراً في ٢٢ نوفمبر سنة ٩٠٠

نائب الباشمضر بالتصوره  
امضا



محكمة صدقا الجزية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ١٣٣٥ سنة ٩٠٠  
انه في يوم الاثنين ٢١ يناير سنة ١٩٠١  
الموافق ٣٠ رمضان سنة ١٣١٨ الساعة ٩ افرنكي  
صباحا

سيمير الشروع في بيع العقارات الآتي  
بيانها ملك حبشي جرجس المزارع في ناحية  
دير الحنادله وفاء لسداد الدين المطلوب منه البالغ  
قدره ١٣٧٩ قرش صاغ بخلاف المصاريف  
المستجدة والتي تستجد

وهذا البيع بناء على طلب الحرمة مصطفىه  
بنت مكرم الله شقور من ناحية دير الحنادله  
وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه  
المحكمة في يوم ٢٧ اكتوبر سنة ٩٠٠ المسجل  
بقلم كتاب محكمة اسبوط الاهلية في يوم ٣  
نوفمبر سنة ٩٠٠ تحت نمرة ١١١٩

في سنة ٤٠٠ حضر القاضي الصادر في  
يوم ٢ ديسمبر سنة ٩٠٠ القاضي بتحديد اليوم  
المذكور بعاليه للبيع بالنسبة لسقوطه

وبيان العقار كالاتي

س ط اذرع عدد

١٢ ٦

شائعين في خمس فدائين  
اطيان خراجية بزمام ناحية  
دير الحنادله من ضمن المكلف  
باسم جرجس يعقوب  
بقالة أبو دهية محدودين  
من قبلي ميرهم جرجس

ومن شرقي الطريق ومن

غربي مخايل مرزوق

شائعين في ٨ قراريط اطيان

خراجية بزمام الناحية بقالة

الرملة من ضمن المكلف

باسم جرجس يعقوب

محدودين من شرقي حبشي

جرجس ومن شرقي عبد

الملاك سعد ومن قبلي اطيان  
الحكومة ومن بحري قبالة الرزقه  
١ منزل كائن بالناحية المذكورة

٥٠٠

يبلغ مقاسه خمسمائة ذراع

تقريباً محدود من بحري

عبيد سيداروس ومن قبلي

عوض مرجان ومن شرقي

نحت العميل ومن شرقي

الدير وفيه الباب

حوطهم المدعي عليه وجعلهم

٢ ٢٠

علو متر واحد بالطوب

الاخضر ومفروش فيهم أربعة

أشجار نبق وشجرة سنط

واحدة وثلاثة نخلات زعف

محدودين من شرقي اطيان

الحكومة ومن بحري فرغلي

سلمان ومن قبلي الدرب

وفيه الباب يتخج ومن شرقي

الملعن اليه المذكور

المذكورة منهم اثنين مفروشين

في أرض الملعن اليه وشريكه

جرجس حنين والاشين

الأخرين مفروشين في ملك

يعقوب أطنا-يوس

س ط اذرع عدد

١٦ ٩ ٥٠٠ ٥

والبيع يكون قسماً واحداً وتفتح المزايده

على مبلغ ١٥٠٠ قرش صاغ

وشروط البيع وانحة بعريضة نزع الملكية

لاطلاع من يريد الاطلاع عليها

فعلى من يرغب المشتري أن يحضر للمحكمة

الكائن مركزها بصدقا في اليوم والساعة والمحل

المحددين باطنه

تحريراً في ٦ ديسمبر سنة ٩٠٠ و ١٤ شعبان

سنة ١٣١٨ كاتب أول محكمة صدقا

امضا

اعلان

من محكمة الحيزه الجزية

في قضية البيع نمرة ٩٤١ سنة ١٩٠٠

انه في يوم الثلاثاء ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠  
الساعة ٩ افرنكي صباحاً

مجلسه المزادات العمومية التي ستمقد بمحكمة  
الجزية الجزية الكائن مركزها بسراري مديرية  
الحيزه

ستباع بالمزاد العمومي حصة العقار الآتي  
بيانها تعلق علي ابو ابراهيم المزارع وقاطن  
بناحية طموه حيزه وهي

حصة قدرها سبعة قراريط وثلاثي من قيراط  
شائعة في منزل كائن بناحية طموه حيزه مبني  
بالطوب والطين يحتوي على قاعتين وحوش وسلم  
بالدور الاسفل وثلاثة أود وفسحة بالدور الاعلى  
محدود محدود أربع الحد البحري الحارة وفيها  
الواجهة والباب والحد القبلي ورثة سالم ابراهيم  
والحد الشرقي ورثة حسن راشد ويوسف أخيه  
والحد الغربي ورثة منصور البغل

وهذا البيع بناء على طلب عبد العال سلامه  
المزارع وقاطن بناحية العزبة حيزه  
وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من  
هذه المحكمة بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة ٩٠٠ ومسجل  
بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية في ١١ منه  
نمرة ٥٣٩

وان يكون البيع بالشروط الواضحة بالحكم  
المذكور المودوع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد  
المشتري الاطلاع عليه وقت ما يريد

واقتتاح المزاد على مبلغ ٤٨٠ قرش صاغ  
بخلاف المصاريف

تحريراً بقلم كتاب المحكمة في يوم ٤ ديسمبر  
سنة ١٩٠٠

كاتب المحكمة

امضا

( طبع بالمطبعة العمومية )